ورغم ذلك ، فان حصيلة هذا الصراع هي شيء جديد في السياسة اللبنانية . فهي ليست صيغة : « لا غالب ولا مغلوب » التي طرحت بعد ثورة ١٩٥٨ ، لان ذلك لم يعد ممكنا . ويذهب بعض المعلقين الى القول بان احداث ١٩٧٥ حققت ما فشلت فيه ثورة ١٩٥٨ . فقد انتهت ثورة ١٩٥٨ الى مصالحة بين اهل النظام ، اما احداث ١٩٧٥ فهي تشهد صورة اخرى .

- فنحن نشاهد اليوم لجان التنسيق التي تتألف من جوزف شادر وداني شمعون في جانب وابراهيم قليلات وعباس خلف في جانب اخر . وفي لجنة الحوار ، يجلس بيير الجميل وكميل شمعون وفي مقابلهما عاصم قانصوه وحسن عواضة . وحين يقول كمال جنبلاط « اننا » اي التقدميين لن نشترك في الحكم الا اذا كنا خمسين في المئة زائد واحد ، فانه يكاد يعبر عن واقع جديد في الحياة اللبنانية .

اذن ، نحن على اعتاب صيغة لبنانية جديدة ، مهما تكن التسمية او الشكل الذي سوف تتخذه التسمية .

والقوى التقدمية تواجه تجربة صعبة وهي تسهم في ايجاد هذه الصيغة الجديدة . فمن المفترض ان تكون صيغة متوازنة بمعنى ان تكون محصلة لعنصرين :

الاول ، ان تكون صيغة حضارية وحديثة ، تتيح اقامة الدولة ــ الوطن ، وتهيء ظروف النمو الروحي للمواطن في اتجاه الولاء لهذا الوطن ، فلا يكون دولة « اولئك » دون « هؤلاء » ، وتضع العربة على الخط ، اي تبدأ من نقطة الانطلاق التي تؤدي الى لبنان الغد ، من حيث قانون الانتخاب والتشاريع المالية والضرائبية والاجتماعية .

الثاني ، هو وجود عنصر التوازن ، فالارقام ليست كل شيء ، والعدد مهم ولكنه لا يلغي الاعتبارات الاخرى . وبعد ثلاثين سنة من الاستقلال انفجرت الطائفية كأنها كابوس لا يمكن ان يحدث . واي صيغة جديدة لا يمكن ان تلغي المخاوف المقيمة بجرة قلم . ومن الضروري حساب هذه المخاوف ، وتوفير المناخ الذي يمكن ان يقلل منها ، حتى لا تصبح معوقا في انشاء بلد حديث بلا طائفية .

ولعل الصيغة الجديدة لا تتعثر في شأن عزوبة لبنان او اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب الوطنية بما فيهم لبنان ، ما دام هنالك احتلال اسرائيلي . واذا امكن تفادي مشاعر التخوف والعزلة الحادة ، فان العقل اللبناني المجرد يستطيع ان يرى وبسهولة اننا نعيش عصر التكتلات الكبرى ، وان عصر الاوطان الصغيرة انتهى ، وان الرفاهية الغربية الحالية امكن التوصل اليها عبر السوق المشتركة والاحلاف المشتركة ، حتى اصبح الاستقلال الوطني لقطر واحد هو الاستقلال المشترك لكل اوروبا Interdependence ، فهذه هي الطبيعة الجديدة للاستقلال الوطني في عصرنا الحديث ، والحقيقة الاولية ان رفاهية لبنان مرتبطة ارتباطا تاما بالمنطقة العربية ، كمصيره . ولا يمكن وقف تدفق الهجرة لخارج لبنان وافراغه من احسن كفاءاته البشرية الا اذا تأكدت جسور اتصاله بالمنابع والاصول .

تبقى مسألة العلاقات اللبنانية والفلسطينية ، او الوجود الفلسطيني في لبنان .

وفي راينا ، ان المسألة تتعدى الاتفاقيات المعقودة بين الدولة اللبنانية والثورة الفلسطينية ، فهذه الاتفاقيات يمكن تطبيقها بنصوصها وروحها . واذا كانت هنالك تجاوزات ، وهي لا بد من ان تحدث فان الموقف هو ادانة هذه التجاوزات بالتحديد والتحرك الى منعها ومنع حدوثها ثانية .